



العدل الإلهي- دراسة في المفهوم والرؤى الكلامية والشبهات

م.د. مرتضى عبد الامير محمد خطاب^{1*}

¹جامعة الشطرة، كلية التربية للبنات، ذي قار، العراق

الملخص:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على موضوع مهم من الموضوعات العقدية التي كانت وما زالت محط اهتمام الباحثين؛ بلحاظ تعلقه بالذات الإلهية من جهة، ولما دار حوله من شبهات من جهة أخرى، فمن جهة تعلق هذه الصفة بذات الخالق استلزم ذلك الوقوف عند مفهوم المصطلح لمعرفة مدى تطابق الصفة على الموصوف، فكانت تبعاً لذلك جملة من الآراء المتباينة، أودعت في البحث، فضلاً عن بيان ميادين العدل الإلهي، إذ يتجلى عدل الخالق ﷻ في ميادين شتى وتطبيقات عدة، ولمّا لم تكن الرؤية الإسلامية على وتيرة واحدة لهذه الصفة الإلهية تباينت الآراء الكلامية في ماهيتها كما هو الحال في معظم الموضوعات الكلامية، التي كانت سبباً في ظهور المذاهب العقدية المختلفة، الأمر الذي أسهم بإيجاد بعض الثغرات التي أسهمت هي الأخرى بأن تنفذ عن طريقها سهام المرجفين من أعداء الدين الإسلامي، فأثاروا بعض الشبهات التي من شأنها الطعن بالذات الإلهية بوساطة نفي صفة العدل عنها.

الكلمات المفتاحية: العدل، الشبهات، الكلامية.

Divine justice - a study of the concept, verbal visions, and doubts

Lecturer Dr. Murtada Abdel Amir Muhammad Hattab^{1*}

¹University of Shatra, College of Education for Girls, Thi Qar, Iraq

Abstract:

The research aims to shed light on an important topic of Congress that has been and continues to be the focus of deep interest. Given its attachment to the divine name on the one hand, and because of the doubts surrounding it on the other hand, and on the one hand this attribute is attached to the essence of the Creator, this necessitated that it be adapted to the concept of learning the extent of the identity of the attribute to what is described. For this reason, a number of disparate opinions were followed, which were deposited in Research, in addition to explaining the fields of divine justice, as the justice of the Creator, glory be to Him, is manifested in various fields and many applications, and since the Islamic vision was not consistent with this divine attribute, theological opinions differed in its essence, as is the case in most theological topics, which was the reason for the emergence of different doctrinal schools of thought, which contributed to creating some gaps that also contributed to the implementation of During which the arrows of the trembling enemies of the Islamic religion were raised, they raised some suspicions that would challenge the divine entity by denying.

Keywords: Justice, Suspicions, Theology.

المقدمة:

* Email address: mrtdyhtab062@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على خير خلقه المصطفى محمد وعلى آله الطاهرين وصحبه
المنتجبين وبعد

- مشكلة البحث:

بالرغم من وحدة المنطلقات الفكرية التي بني عليها الفكر الإسلامي في مجال المسائل العقديّة، غير أنّ ثمة تباين ملحوظ في الحديث عن بعض الصفات الإلهية بين المدارس العقديّة الإسلاميّة، ومما اختلف فيه في هذا المجال صفة العدل الإلهي وارتباطها بافعال العباد من جهة، والجزاء عليها من جهة أخرى، فضلاً عما أثير حول هذا الموضوع من شبهات أطلقها غير المسلمين متوسلين بأدلة مادية أبرزها التباين الذي يشهده الخلق بصورة عامة، ومن تتمثل إشكالية البحث في الوقوف على أسباب التباين الإسلامي من جهة، وأسباب نفاذ سهام الشبهات من جهة أخرى.

- أهمية البحث:

يُعدُّ البحث في مجال المسائل الاعتقادية، من أهم الميادين البحثية، في العلوم الإسلامية، كونه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحصانة الفكرية التي يراد للمسلم أن يحاط بها، ولعلنا في الوقت الراهن أكثر حاجة للبحث في هذه المسائل للحفاظ على الذهنية الإسلامية، من خرق الإشكاليات التي تطرح هنا وهناك، والتي أصبحت تصل إلى المتلقي بسهولة ويسر، عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي التي صارت ميداناً خصباً لطرح الشبهات وبطرق وأساليب متعددة، ولعل من أهم الميادين المعرفية التي تثار حولها الشبهات هي المسألة المتعلقة بالعدل الإلهي.

- أهداف البحث:

كانت الأبحاث المتعلقة بالصفات الإلهية وما تزال مثار جدل بين المسلمين انفسهم من جهة وبين المسلمين وغيرهم من جهة أخرى، وبغية التعرف على ذلك على نحو الإيجاز كان هذا البحث الذي وسّم بعنوان (اختلاف الفرق الإسلامية في العدل الإلهي، قراءة نقدية).

- هيكلية البحث:

اقتضت طبيعة البحث يتكون من ثلاثة مباحث، تتقدمها مقدمة، وتليها خاتمة أودعت فيها أبرز نتائجه، وقد توزعت موضوعات البحث على المباحث الثلاثة على نحو مختصر، إذ تضمن المبحث الأول مفهوم العدل ثم أدلته ومظاهره أو ميادينه التطبيقية، أما المبحث الثاني فكان لبيان بعض الشبهات التي تثار حول مسألة العدل الإلهي، فيما تضمن المبحث الثالث، وصف للخلاف القائم بين المدارس العقديّة في هذه المسألة.

أسأل الله أن أكون قد وفقت بإبراز ولو جزء بسيط في موضوع البحث، وأستميح القارئ الكريم العذر عن أي خلل أو خطأ.

المبحث الأول

مفهوم العدل الإلهي، وأدلته ومظاهره

أولاً: مفهوم العدل

العدل في اللغة: ((ما قام في النفوس أنه مُستقيم، وهو ضد الجور. عدل الحاكم في الحكم يُعْدَلُ عدلاً وهو عادلٌ من قوم عُدُولٍ))⁽¹⁾

أما في الاصطلاح الشرعي فالعدل يعني : ((تنزيه الله تعالى عن فعل القبيح والإخلال بالواجب))⁽²⁾، يقول الشهيد مطهري: ((والمقصود من كون الله عادلاً هو أنه لا يهمل استحقاق ولياقة أي موجود فيعطي أي شيء ما يستحق))⁽³⁾.

ولبيان المعنى الأوفق لمفهوم العدل الإلهي لابد من الإشارة إلى أن عدة تعريفات ساقها علماء المسلمين لا يكاد ينماز أحدها عن الآخر لذا لا حاجة لذكرها إلا أن المهم في هذا الجانب هو بيان ما يمكن ان يختزل من تلك التعريفات من مفاهيم لهذا المصطلح، إذ أنها بمجملها توحى للقارئ بأن للعدل الإلهي أربعة معانٍ لابد من الإشارة إليها؛ إذ أن في ذلك يتبين المفهوم الحقيقي للعدل الذي نتكلم عنه وهذه المعاني هي⁽⁴⁾:

1- **العدل بمعنى التوازن، والتناسب،** أي أن من مصاديق العدل الإلهي هو التوازن الدقيق الذي يشهده الوجود بصورة عامة وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا المعنى بآيات كثيرة منها قوله تعالى: {الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُتُورٍ} ⁽⁵⁾ ويمكن اثباته عن طريق الدليل اللّمي تبعاً للكمال المطلق للخالق، أو بوساطة الطريقة الاستقرائية ، وهي البحث في العلوم وفي الطبيعيات لمعرفة مدى توازن العالم من تهافته، والعدل بهذا المعنى فيما يخص الوجود بصورة عامة من حيث التناسب وعدمه أما في النظر إلى العدل الذي هو في مقابل الظلم بحث آخر .

2- **التساوي ونفي أي لون من ألوان الترجيح،** والمتبادر للذهن من ذلك أن الله عادل بمعنى انه يعطي ويمنع بالتساوي ، وهذا المعنى يصطدم بإشكالات كثيرة، يفرضها الواقع فالتساوي لا وجود له بطبيعة الخلق والرزق... الخ ، وكذلك يصطدم بعدم مراعاة الاستحقاق.

3- **رعاية الاستحقاق،** وهذا المعنى يمكن اعتباره للتعبير عن العدل البشري، حين تكون لبعضهم على بعضهم الآخر حقوق، أما في ساحة الله تعالى فلا حق لمخلوق عليه ليكون عدله بمعنى رعاية الاستحقاق.

4- **رعاية الاستعداد في إفاضة الوجود والكمال،** ووفق هذا المعنى لا يكون للموجودات حق على الله تعالى وإن لم يعطهم حقه فقد ظلمهم، بل يؤخذ بنظر الاعتبار وفق هذا المعنى، استعداد القابل ، في قبالة فيض الفاعل، كما أشار إلى ذلك قوله تعالى: { أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أوديةً بِقَدَرِهَا ... } ⁽⁶⁾.

وقد أشار الشهيد مطهري إلى هذه المعاني بشيء من التفصيل، اقتصرْتُ هنا على ذكرها مجملة رعاية للاختصار ⁽⁷⁾

يرى الباحث أن أقرب المعاني المذكورة آنفاً لمفهوم العدل الإلهي هو المعنى الرابع؛ لأنه يأخذ بنظر الاعتبار النظر إلى المسألة من جانبي الفاعل والقابل ، إذ لا تقتصر لوازم العدل على فاعلية الفاعل ، بل ترتكز أيضاً على قابلية القابل، كما أن هذا المفهوم هو الأكثر موضوعية في دفع شبهات التفاوت بين المخلوقات التي غالباً ما يثيرها الملحدون، فإذا عرفنا أن العدل هو تساوي الفيض الإلهي، يقابله تفاوت في قابلية الطرف، وبعبارة أخرى فإن مراعاة الاستعداد تقتضي التفاوت.

ثانياً: أدلة إثبات العدل للذات الإلهية

1- الدليل النقلي:

يعدُّ القرآن الكريم المنطلق الاساس لإثبات أو نفي ما يراد إثباته أو نفيه في مجالات الشريعة الاسلامية كافة ولا بد لنا
والحال هذه إيراد ما يثبت هذه الصفة الجمالية لله عز وجل في نصوص القرآن الكريم ومن ذلك قوله تعالى : {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} (8)، وقوله تعالى : {... لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ...} (9)، وقوله تعالى: {وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ فَصَيَّبْنَا بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ
{(10) وقوله تعالى: {... وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَفُصِّي بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ} (11)

ورد لفظ (القسط) في القرآن الكريم سبع عشرة مرة منها ما أضيف إلى الله تعالى بوصفه عادلاً، ومنها ما أضيف إلى
البشر لحثهم على العدل بينهم، والقسط هنا يراد به العدل، عند أهل اللغة والمفسرين جميعاً.

إنَّ نفي الظلم عن الله في مواضع عديدة من القرآن الكريم يعد أيضاً دليلاً على إثبات عكسه وهو العدل ومن ذلك قوله
تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ...} (12) ، وحسبنا في هذا المجال هذه الآية فهي تدل بوضوح لا يقبل التأويل على عدل
الخالق جل في علاه، ولو أردنا استقراء القرآن لوجدنا الكثير من الآيات المثبتة للعدل الإلهي، إلا أن ذلك ليس من أساسيات
موضوع البحث بل هو من مقدماته، وقد ورد في نهج البلاغة كلام للإمام (علي عليه السلام) هو جواب لمن سأله عن
التوحيد والعدل أنه قال: " التوحيد أن لا تتوهمه و العدل أن لا تتهمه" (13) وهذا القول يكشف لنا مدى أهمية الايمان بالعدل
إذ جعل قريناً للتوحيد في هذه العبارة، يقول ابن أبي الحديد شارحاً ما يتعلق بالعدل: ((وأما الركن الثاني فهو أن لا تتهمه
أي أن لا تتهمه في أنه أجبرك على القبيح و يعاقبك عليه وحاشاه من ذلك ولا تتهمه في أنه مكن الكذابين من المعجزات
فأضلَّ بهم الناس ولا تتهمه في أنه كلفك ما لا تطيقه وغير ذلك من مسائل العدل التي تذكرها أصحابنا مفصلة في كتبهم
كالعوض عن الألم فإنه لا بد منه والثواب على فعل الواجب فإنه لا بد منه وصدق وعده ووعيده فإنه لا بد منه)) (14).

2- الدليل العقلي:

لا شك في أن العقل يحكم بلا تردد بأن العدل صفة من صفات الله لأنها صفة كمال، والظلم هو صفة من صفات النقص
، وحكم العقل يدفع باتجاه تنزيه الله من كل صفات النقص وأن الله تعالى مستجمع لصفات الكمال كلها، ولعل من أبرز
العوامل التي تدفع العقل الى نفي صفة الظلم عن الذات الإلهية هو أن الظلم إما أن يكون ناتجاً عن جهل الفاعل بقبح الظلم ،
أو أنه محتاج إلى أن يظلم مع علمه بأن الظلم قبيح ، أو أن الظالم لا يبالي بإتيان الأفعال الظالمة بالرغم من علمه بقبح الظلم
وقدرته على الإتيان بالعدل (15) ، وهذه العوامل الثلاث مستبعدة عن الذات الإلهية فهو منزه عن الجهل والإحتياج والسفه ،
فكل أفعاله والحال هذه تتصف بالحكمة والكمال والعدل (16)، يقول الشيخ الصدوق : ((والدليل على انه لا يقع منه عز وجل
الظلم ولا يفعله أنه قد ثبت انه تبارك وتعالى قديم غني عالم لا يجهل ، والظلم لا يقع إلا من جاهل بقبحه أو محتاج إلى فعله
منتفع به)) (17).

لا شك أن للظلم أسباباً أخرى كالجهل بالمخلوق واستحقاقه وبذلك الجهل بحقوقه ، أو الحاجة والفقر ، أو الانتقام والحسد
والضعينة، وربما يكون سببه العناد والأنانية الناجمة عن العقد والأمراض النفسية، وهذه الأسباب جميعها ناتجة عن
الشعور بالنقص والفراغ، ونظراً لإثبات عدم وجود النقص في الذات الإلهية بالأدلة العقلية، تثبت بذلك العدالة الإلهية (18)،
فإن ((صفات الله الذاتية تقتضي أن تكون أفعاله تعالى حكيمة وعادلة، ولا توجد في الله تعالى أي صفة تقتضي الظلم
والجور، أو اللغو والعبث)) (19) ، وهذا البرهان يسمى (البرهان اللّمي).

ثالثاً: ميادين العدل الإلهي

للعقل الإلهي ميادين يتجلى بها ، وتظهر مصاديقه فيها بوضوح ، أشار إليها القرآن وأكدها وهذه الميادين هي بمثابة مظاهر لهذه الصفة الإلهية الثابتة ، وقد أشار الإمام أمير المؤمنين إلى هذه الميادين بقوله : " الذي صدق في مياعده، وارتفع عن ظلم عبادة وقام بالقسط في خلقه، وعدل عليهم في حكمة"⁽²⁰⁾

1- الميدان التكويني :

خلق الله سبحانه وتعالى الكائنات جميعها وأعطاهما كل ما هي مستعدة له، وجعلها متناسبة مع الهدف الذي خلقها من أجله، وهياً لها ما تحتاجها من الوسائل والظروف التي تجعلها قادرة على العيش⁽²¹⁾، وقد أشار القرآن الكريم الى العدل الإلهي في هذا المجال في مناسبات عديدة منها قوله تعالى : {قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى }⁽²²⁾ ، وقوله تعالى: {وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى }⁽²³⁾ ، وقوله تعالى : {الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ }⁽²⁴⁾ ، هذه الآيات بمجملها تبين العدل في مجال تكوين الإنسان وسائر المخلوقات، فهي دالة دلالة واضحة على إتقان الخلق وكاشفة عن التوازن في الخلق ، وإن كان الإنسان في بعض الاحيان لا يلمس تلك العدالة إلا أن ذلك نابع من قصور فهم الانسان للإرادة الإلهية لا من قصور تلك الإرادة ، وسيأتي الكلام عن ذلك لاحقاً

2- الميدان التشريعي:

يتجلى العدل الإلهي في ميدان التشريعات من جانبين أساسيين:

أ- إن أصل التشريعات اقيمت لكمال الإنسان وتنظيمًا لعلاقته مع الجنس البشري وسائر المخلوقات الأخرى، وفي ذلك غاية الإنصاف لهذا الإنسان، ولا يخفى أن الأمر بالعدل بين الناس بوصفه من أهم أسباب ديمومة العلاقة الطيبة بينهم كان حاضرًا في نصوص عديدة من القرآن الكريم لعل أبرزها قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ }⁽²⁵⁾ .

ب- إن هذه التشريعات ذاتها جاءت منسجمة مع قدرة الانسان واستطاعته، فلم يكلف الله الإنسان ما لا طاقة له به وذلك لعلمه تعالى بتلك الطاقة وحدودها قال تعالى: {وَلَا تُكَلِّفْ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَآدِينَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ }⁽²⁶⁾، وقد تكررت هذه الاشارة في القرآن الكريم خمس مرات كلها تدل على مراعاة قدرة الانسان في التشريع الإلهي، فهو عادل بتشريعاته لا يكلف عباده بما لا يطيقون ولا يقسو عليهم ، ومن هذا المنطلق لا نجد في التكاليف الشرعية ظلم للعباد ولا إجحاح⁽²⁷⁾

3- ميدان الجزاء:

يعدُّ الجزاء العادل من ابرز تجليات هذه الصفة الإلهية وأوضحها في القرآن الكريم، إذ كثر التأكيد عليه عن طريق إنذار الكفرة والعصاة من أن لهم وقفة أمام حاكم عادل لا يعذب عذابه أحد ، ومن جهة أخرى جاء التأكيد على عدالة الجزاء لإشاعة روح الطمأنينة عند المؤمنين ولا سيما المظلومين منهم ، ليقول لهم أن العدل محفوظ في يوم الحساب، وهناك الحساب العادل الذي لا يضيع معه شيء⁽²⁸⁾، وقد أكد القرآن الكريم هذه المعاني كثيرا وفي نصوص عديدة منها قوله تعالى : {وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ }⁽²⁹⁾ ، وفي هذه الآية دقة تعبيرية تصور للمتلقى عدالة السماء بادق تفاصيلها، ومن ذلك قوله تعالى: {فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ }⁽³⁰⁾، وقوله: {فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ }⁽³¹⁾، والقرآن الكريم مشحون بالنصوص التي تؤكد على عدل الجزاء وأن الله حكم عادل لا تضيع بساحته الحقوق.

المبحث الثاني

آراء المدارس العقدية في العدل الإلهي

إنَّ البحث في مسألة العدل الإلهي والاختلاف فيها موغل في القدم ، إذ يرجع ذلك بحسب ما يراه الدكتور احمد شلبي الى 3000 سنة قبل الميلاد إذ وردت أولى النصوص الدينية التي تتكلم عن الجبر والاختيار في كتاب (الريج ويدا سمهتا) ، إذ يعتقد الهندوس وجود قانون الجزاء الذي ليس لأحد التملص منه وهذا القانون يسمى (كارما) باللغة السنسكريتية⁽³²⁾.

بدأ الكلام والاختلاف في مسألة العدل الإلهي عند المسلمين في مرحلة مبكرة من تاريخهم، إذ كانت أول المسائل العقدية التي تكلم بها المسلمون هي مسألة الجبر والاختيار، وإثارة هذه المسألة في تلك المرحلة المبكرة أمر طبيعي ؛ وذلك لأن المجتمع الإسلامي مجتمع ديني يتخذ من النص القرآني دستوراً ثابتاً، وقد وردت في القرآن الكريم نصوص مكثفة تتكلم عن أفعال العباد والثواب والعقاب والجبر والاختيار، وبعد ان طرحت هذه المسألة – الجبر والتفويض- واختلف فيها المسلمون بين قائل بالجبر وقائل بالتفويض فُتِح المجال للحديث عن العدل الإلهي، ولعل السؤال الذي كان شائعاً هو : هل الجبر اقرب الى العدل الإلهي، أم التفويض؟⁽³³⁾

يتكون الدين الإسلامي من أصول وفروع، والأصول هي الأركان التي يتألف منها الايمان في اصطلاح الشرع، التي إن فقدت بمجملها أو فقد أحدها لا يكون هناك إيمان مطلقاً، وهذه الأصول منها ما هو متفق عليه بين المسلمين كالتوحيد والنبوة والمعاد ، ومنها ما تفاوت المسلمون في اعتباره فمنهم من جعله من الأصول، ومنهم لم يجعله كذلك ، كإختلافهم في صفة العدل الإلهي ، إذ ذهب كل من الشيعة والمعتزلة إلى أن العدل اصل من أصول الدين، فيما لم يعده الأشاعرة كذلك.

وللتعرف على آراء المدارس العقدية في مسألة العدل الإلهي والاصول التي انطلقت منها كل مدرسة لابد من عرض ما توصلت اليه تلك المدارس كل على حدة على النحو الآتي:

أولاً: العدل الإلهي في ضوء مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)

ينطلق الشيعة الإمامية من أساس عقلي فضلاً عن الأدلة الأخرى ، وهذا الأساس يحكم بأن الله تعالى مستجمع لصفات الكمال جميعها ، وهو منزه عن العيوب والنقص كلها سواء كانت في مقام الذات والفعل، لذا ففعل انتسابها سواء كانت في الجانب التكويني ، أو التشريعي ، أو الجزائي، وتأسيساً على هاتين المقدمتين فهم يرون أن العقل حاكم بقبح صدور القبيح وبحسن صدور الحسن عن الله تعالى، فالقبيح لأنه قبيح يجتنبه الله تعالى وينهى عنه عباده ، والحسن لأنه حسن يفعله تعالى ويأمر به عباده ، وقد ذكروا جملة من الأدلة العقلية والنقلية الأخرى وهي في مجملها لا تخرج عما ذكرناه في أدلة إثبات العدل.

إن العدل عند الإمامية يعني إتيان الحسن واجتناب القبيح ، فلا يجوز أن يعتقد بأن الله يأتي بالقبيح ويترك الحسن ؛ لأن القبيح لا يتناسب مع الكمال المطلق لذا يستحيل صدوره من الله تعالى ، أما الحسن فلأنه يمثل الكمال، فينبغي أن يتحلى به الله تعالى⁽³⁴⁾.

مما تجدر الإشارة إليه أن اعتماد الإمامية على قاعدة الحسن والقبح العقليين لا يعني أنهم يرون أن العقل يحكم على الله بشيء أو انه يقول يجب على الله ان يكون عاقلاً، بل كل ما يفعله العقل هنا هو الكشف عن واقعية الفعل الإلهي، يعني أنه بالنظر الى كمال الله المطلق، وتنزهه عن كل نقص وعيب ، يكشف أن فعله كذلك في غاية الكمال، فهو بذلك لا يظلم أحداً من عباده، وسوف يتعامل معهم بالعدل⁽³⁵⁾

يبدو أنّ اعتبار الإمامية للعدل أصلاً من أصول ، هو بمثابة رد فعل على من قال أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى (المجبرة)، فهذا القول يتناقض مع القول بالعدل الإلهي، فلا يمكن الجمع بين كون أفعال العباد تسير وفق الإرادة الإلهية المطلقة فقط من جهة ، وأن الله سيحاسبهم عليها من جهة أخرى ، لذا قادهم ذلك الى القول بالإمر بين الأمرين فيما يتعلق بأفعال العباد، يقول السيد محمد باقر الصدر (ت ١٩٨٠م) موضحاً ذلك : ((ان يكون لكل من الانسان والله تعالى نصيب في الفاعلية لمعنى كونهما فاعلين طوليين أي أن الإنسان هو الفاعل المباشر للفعل، بما أوتي من قدرة وسلطان وعضلات وتمام القوى التي استطاع بها ان يحرك لسانه ويديه ورجليه ... والله هو الفاعل غير المباشر من أن هذه القوى مخلوقة حدوثاً وبقاء له تعالى ومفاضة أنا فأنا⁽³⁶⁾ .

أو أن ذلك ناشئ نتيجة اعتبارات خاصة بهم، لأن العدل صفة من الصفات الثبوتية التي يتطلبها الكمال الإلهي⁽³⁷⁾؛ وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأصول الأخرى، إذ يرتبط العدل بالتوحيد في ميدان النظم الدقيق الموجود في الكون فالله سبحانه و تعالى بعدالته ووضعه كل شيء في مكانه المناسب قد حقق نظاماً وسيطرة على الأرض بل وهذه السيطرة وهذا النظم عم الكون بأسره بنفس الإرادة الإلهية، ولو كان الخالق للممكنات إلهين لرأينا في الكون إثنية وفسادا وعدم تدبير، لذا فالتوحيد يدل على العدالة والتوحيد هناك آية تؤكد ما نقوله وهي قوله تعالى: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} (38) .

ومن أدلة اعتبار التوحيد أصل من أصول الدين هو كون العدل كلياً تتبع إليه الجزئيات، فإن نظرة في الصفات الإلهية نجدها وجدت على وفق توازن محكم ، فإلى جانب كونه غفوراً رحيماً نجده منتقم جبار مثلاً، فلو افترضنا وجود صفة الرحمة فقط لساد الفساد في الأرض، ولو افترضنا الجبروت والقهر فقط لساد الظلم في العباد ، فالتوازن في الصفات الإلهية أساسه العدل فهو مهيم على جميعها، لذا فهو فيما يتعلق بها كلياً تندرج تحته جزئيات، وهذا ما يطلق عليه الدليل اللامي.

ومن الأدلة العقلية التي ساقها على إثبات كون العدل من الأصول هو ذلك التوازن الدقيق على مستوى الأمور الكونية، إذ يرون أن الدقة في خلق الكون والتناسق المحكم يدفع باتجاه كون الخالق عادلاً، على وفق المعنى الأول المشار إليه في هذا البحث⁽³⁹⁾ ، وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن خلاصة هذا الدليل هي أنّ من خلق كل شيء موزون لا بد أن يكون عادلاً، وبناء على ذلك قال الإمامية أن الإيمان بالعدل أمر مفروغ منه ، إلا أن هذه الأدلة تذهب بالإيمان إلى الإيمان بكون العدل أصلاً، من أصول المذهب فضلاً عن كونه صفة من الصفات الإلهية⁽⁴⁰⁾.

يرى السيد كمال الحيدري أنّ زهاب الشيعة إلى اعتبار العدل الإلهي أصلاً من أصول الدين، كان نتيجة تأثر علمائهم بأفكار المعتزلة، كالتوسمي والمفيد، ولا أصل لذلك في الفكر الإمامي، وإنما تسربت هذه النظرية خلسة إليه، وبحسب قوله فهو يُنكر كون العدل أصلاً من أصول المذهب، وقد أشار إلى ذلك صراحة في أحد دروسه المتلفزة⁽⁴¹⁾، إلا إنه لم يأتي بدليل يسند ذلك سوى أنه استبعد وجود نصوص قرآنية ، او روائية تثبت كون العدل اصل من الأصول، وهذا ما يجعل ما ذهب إليه لا يعدو كونه ادعاء مالم يأتي بما يسند ما ذهب إليه.

ثانياً: العدل في ضوء مدرسة المعتزلة

يتفق المعتزلة مع الشيعة الإمامية في اعتبار العدل الإلهي أصل من أصول الدين ولذلك اطلق عليهم العدلية، كما يطلق هذا اللقب على الامامية الذين يقفون في طليعة اصحاب هذا الوصف ، ويقصدون بالعدل هنا قياس الأوامر الإلهية على ما

يقتضيه العدل والحكمة التي يتصف بها الله تعالى ، وعلى هذا الأساس نفوا أموراً وأوجبوا أخرى، فقد نفوا أن يكون الله خالقاً لأفعال عباده، وقالوا :

- 1- إن العباد هم الخالقون لأفعال أنفسهم إن كانت خيراً وإن شراً، وإن أفعال العباد كافة من حركاتهم وسكونهم في أفعالهم وأفعالهم وعقودهم لم يخلقها الله عز وجل.
- 2- أوجبوا على الخالق فعل الأصلاح لعبادة⁽⁴²⁾.

يقول الشهرستاني واصفاً عقيدة المعتزلة في مسألة العدل الإلهي ، ومسألة الحسن والقبح: ((اتفقوا على ان الله تعالى لا يفعل إلا الصالح والخير، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد، وأما الأصلاح والألطف ففي وجوبه عندهم خلاف وسموا هذا النمط عدلاً، وقالوا أيضاً بأن العقل مستقل بالتحسين والتقبيح، فما حسنة العقل كان حسناً وما قبحه كان قبيحاً، وأوجبوا الثواب على فعل ما استحسنته العقل، والعقاب على فعل ما استقبحه⁽⁴³⁾)).

إن المعتزلة وإن كانوا على اتفاق مع الإمامية في مسألة كون العدل أصلاً من أصول الدين إلا أن ثمة تفاوت في النظر إلى افعال العباد، من حيث الجبر والاختيار، ففي الوقت الذي يعدُّ المعتزلة افعال العباد اختيارية، يذهب الإمامية إلى القول بالأمر بين الأمرين ، ((وهذا الرأي يعكس نزعة كانت موجودة عند الإمامية على الأقل منذ عصر الإمام الصادق عليه السلام بأن يكون لهم موقف وسط بين المعتزلة واصحاب الحديث من أهل السنة⁽⁴⁴⁾) وهذا المبحث له ارتباط بمسألة العدل الإلهي، والخاص بميدان الجزاء على نحو التغليب، وقد احتج المعتزلة على ما ذهبوا اليه بجملة من الأدلة النقلية من قبيل قوله تعالى : { وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ... }⁽⁴⁵⁾، ومن أدلتهم العقلية التي تشدقوا بها كرد على من خالفهم، وتحديداً إلى أصحاب المدرسة الأشعرية هو أنه لو كان الله تعالى خالقاً لأفعال العباد، والعباد لا اختيار لهم لترتب على ذلك بطلان التكليف الشرعي من الأوامر والنواهي ، وبطلان الثواب والعقاب كذلك وانتفتت فائدة بعثة الأنبياء والرسول⁽⁴⁶⁾،

وهذه الأدلة والفرضيات يمكن أن يرد بها المعارضون لمذهب المعتزلة على المعتزلة أنفسهم ، وذلك أن في القرآن الكريم عدد غير قابل يدل على أن الإرادة الإلهية لها مدخلية بنسبة معينة في الفعل الإنساني، ولإنسان مساحة معينة من الاختيار هي التي يحاسب عليها يوم القيامة فمثلاً ومن ذلك : { يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ }⁽⁴⁷⁾ ، كما أن الإنسان إذا كان قد منح الإرادة الكلية في الافعال فعقابه يعد نوعاً من الظلم ، هذا لا يتناسب مع اعتبار العدل أصل من أصول الدين عندهم.

يقول السيد كمال الحيدري: ((اما المعتزلة فأثبتتهم للعدل الالهي مسألة حقة ولكن تبنيهم فكرة التفويض وإخراج المولى جل وعلا عن سلطانه وملكه وفرض فاعلٍ ومؤثرٍ آخر في قبالة أمر خاطئ⁽⁴⁸⁾)).

ثالثاً: العدل الالهي في ضوء المدرسة الأشعرية

من الواضح جداً أن الحديث عن العدل الإلهي نقل المتكلمين إلى الخوض بمسألة الحسن والقبح العقليين، فمنها انطلق العدليون في اثبات العدل الالهي أصل من أصول الدين، كما تبين ذلك في المحورين المذكورين آنفاً، ومنها ينطلق الأشاعرة في رؤيتهم المختلفة إذ قالوا : إن لا حكم للعقل في حسن الافعال وقبحها وليس الحسن والقبح عائد إلى أمر حقيقي حاصل فعلاً قبل ورود وبيان الشارع، بل ما حسّن الشارع فهو حسن، وما قبح فهو قبيح، فلو عكس الشارع

القضية فحسّن ما فَبِحَة. وقبح ما حسنة لم يكن ممتنعا وانقلب الامر فصار القبيح حسنا والحسن قبيحا، وقد استدلوا على مذهبهم بأدلة منها ما هو نقلي ذكرناه في صدر المبحث الأول ومنها ما هو عقلي تمثل بالآتي:

1- لو كان العلم بحسن الإحسان وقبح العدوان ضروريا لما وقع التفاوت بينة وبين العلم بأن الواحد نصف الاثنين، لكنّ التالي باطل بالوجدان.

ويرد على هذا الاستدلال : بأن العلوم اليقينية مع كونها كثيرة إلا انها ليست على نمط واحد، بل هي على مراتب متفاوتة ودرجات متباينة وهذا شيء يلمسه الإنسان اذا مارس علومه ويقيناته، وتأسيسا على ذلك فلا مانع من أن يقع الاختلاف في بعض العلوم الضرورية لدوافع خاصة⁽⁴⁹⁾.

2- لو كان أيضا الحسن والقبح عقليين بديهيين لما حصل الاختلاف بحسن الأشياء وقبحها تبعا لاختلاف الوجود والاعتبارات فالصدق مثلاً يكون مرة ممدوحا عليه صاحبه وأخرى مذموما عليه إذا كان فيه ضرر كبير، وكذلك الكذب بالعكس يكون مذموما عليه وممدوحا عليه إذا كان فيه نفع كبير.

ويرد على هذا الاستدلال بأنّ حسن الأشياء وقبحها إذا كان ذاتيا لا يقع فيه اختلاف فإن العدل بما هو عدل لا يكون قبيحا أبدا، وكذلك الظلم بما هو ظلم لا يكون حسنا، أبدا. وأما ما كان قبيحا فانه يختلف بالوجود والاعتبارات فمثلا الصدق إن دخل تحت عنوان العدل كان ممدوحا وإن دخل تحت عنوان الظلم كان قبيحا وكذلك الكذب⁽⁵⁰⁾

في ضوء ما سبق فإن تنكر الأشاعرة للحسن والقبح العقليين يستلزم دخولهم في مجال جواز صدور الفعل القبيح من الله تعالى، وهذا الأمر تترتب عليه عدة نتائج منها:

- 1- جواز أن يعاقب الله المطيعين ويدخل الجنة غير المستحقين لدخولها.
- 2- كما جاز عندهم أن يكلف الله عباده ما ليس بوسعهم ومع ذلك يعاقبهم على ترك ما أمروا به.
- 3- إن عموم الأشاعرة الذين ينكرون الحسن والقبح العقلي، لا يجوزون أي إلهام على الله حتى على المستوى العقلي، ومن هنا فقد ذهبوا إلى إنكار استحقاق العبد لأي ثواب على الله فيما يقوم به تجاهه من الأعمال والعبادات⁽⁵¹⁾

كل ذلك اتضح لنا عن طريق ما أورده من الأدلة، مستدلين بجملة من الآيات القرآنية منها قوله تعالى: {لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ} ⁽⁵²⁾

إنّ الأشاعرة وبحسب المعطيات السابقة انتهوا إلى نتيجتين صحيحتين هما: التوحيد الأفعالي، وعدم تحكيم العقل الإنساني في فعل الله، إلا أن النتيجة الأولى أدت إلى الجبر، والثانية انتهت إلى إنكار الحسن والقبح العقليين، وفي هذا الأمر محل نظر⁽⁵³⁾.

والغريب أن الأشاعرة على الرغم من أنهم يعترفون بقدرة العقل على تشخيص بعض موارد الحسن والقبح إلا أنهم أنكروا أن يكون له قدرة على تشخيصها فيما يرتبط بالصفات والأفعال الصادرة عن الله تعالى حتى في بعض الموارد القطعية التي لا يُحتمل أن يكون العقل مخطئاً بخصوصها⁽⁵⁴⁾.

إنّ الغاء دور العقل أمر مستغرب في هذا المجال بوصفه الحجة البالغة بين الله تعالى وعباده، إذ ورد عن النبي ما يعزز ويؤكد هذا الدور للعقل بقوله: " حجة اله على العباد النبي، والحجة فيما بين العباد وبين الله العقل " ⁽⁵⁵⁾.

إنَّ الأشاعرة لم ينكروا العدل ، إلا أنهم بتفسيرهم للعدل قد أنكروا العدل عملياً، ولهذا السبب عُرف مخالفوهم بالعدلية
إشارة إلى أن تفسير الأشاعرة للعدل هو إنكار للعدل في الحقيقة⁽⁵⁶⁾

المبحث الثالث

شبهات حول العدل الالهي

أولاً: شبهة التقاطع بين العدل الإلهي ووجود الشر

ثمة جدلية تُطرح في الحديث عن العدل الإلهي ونفي الظلم عن الخالق الحكيم، تتمثل بتسليط الضوء على الجانب
الأخر من جوانب الحياة وهو الجانب السلبي، ففي الحياة وفقاً لهذه النظرة عيوباً واضحة إذ نجد: ((مقابل النور مثلاً الظلمة
وتجد الجهل في مقابل العلم ، والفقر في مقابل الغنى والنقص بالأعضاء مقابل الكمال فبعض الناس يولد أعمى أو أكمأ أو
مصاباً بالشلل، أو أسوداً أو أصفرًا فلماذا هذا التفاوت ولماذا كل تلك الحوادث الشريرة كالزلزلة والسيول التي تقتل وتشرد
المنات من الناس في وقت واحد؟ كل هذه تعد من الشرر حتى يصل الأمر إلى الموت فيموت الشاب الذي في العشرين من
عمره وتبقى العجوز ذات المائة عام والتي يشكو منها الجميع ، فكيف تتلاءم هذه الأمور مع العدل؟))⁽⁵⁷⁾.

إن وجود الشر بالرغم من وجود إله عادل لا يظلم متقال ذرة جعل الناس يذهبون في سبيل تفسيره مذاهب منها ما هو
سطحي كتفسير الثنوية الذين ذهبوا الى القول بوجود الهين ومبدأين للعالم أحدهما اله الخير والآخر إله الشر، فهم يريدون
نفي صدور الشر من إله الخير فالمرض والزلزلة والموت وغيرها من الشرور ليست منه إنما هي من إله آخر⁽⁵⁸⁾ ، إلا أن
هذا الرأي يذكرني بمقولة: (اراد ان يصلح فافسد) فاهتمامهم بنفي صدور الشر من الخالق العادل جعلهم يقولون بوجود إله
آخر شريك للإله العادل، وهو شرك ظاهر وهروب إلى الأمام.

إنَّ الإسلام في الوقت الذي يعتبر فيه الله هو مبدأ الوجود وأنه متصف بحكمة لا نهاية لها فلا يوجه المسلمون أي
طعنة للإرادة الالهية الشاملة والقدرة الفائقة ، وهم تبعاً لهذا الايمان المسبق يتجهون في حل إشكالية وجود الشرور توجهها
مختلفاً، إذ يرى المسلمون في تحليلهم الفلسفي للشرور رأياً آخر مفاده أننا لو دققنا النظر في الموجودات التي خلقها الله
سبحانه وتعالى لرأينا أنها كانت عدماً لا قيمة لها إطلاقاً لأنَّ العدم هو لا شيء واللا شيء يساوي صفراً، ثم أفاض الله
سبحانه وتعالى عليها نعمة الوجود فوجدت، إذن الوجود هو خير محض ونعمة كبيرة ، وكلّ ما خلق الله من موجودات
فهو خير محض ، أمّا الشرّ فهو أمر عدمي وليس وجودياً ، فالمرض نراه شراً وهو ليس أمراً وجودياً ، بل هو سلب نعمة
الصحة، والفقر أمر عدمي وهو سلب الغني ، والموت أمر عدمي لأنّه سلب الحياة.

في ضوء ما سبق يتضح أنّ كلّ ما خلق الله سبحانه وتعالى هو خير محض، والشرّ لم يُخلق إطلاقاً لأنّه عدم ، وإنّما
يتولد الشرّ بالعرَض، ويظهر من تزاخم المصالح بين الموجودات ، لذلك فهو أمر نسبي وليس له شأن حقيقي، فالمطر
مثلاً هو خير محض، ولكنه عندما يصطدم مع مصلحة البيوت الطينية ويسلبها الوجود ، تعتبر ذلك شراً لأنّه أدّى إلى
هدمها، ولكن هذه الخاصية التي نعتبرها شراً ليست مخلوقة، بل تولدت من تزاخم المصالح بين هطول المطر ليروي
الزرع ويملاً الأنهار وليستفاد منه في الشرب والغسل، وبين قدرة البيوت الطينية على تحمله، وكذلك خلق العقارب السامة
والحيات والسباع وغيرها كلّها خير محض لأنّ كمال العقرب والحية أن يكون لهما سمّاً زاعفاً ، وهذا لا شرّ فيه مطلقاً إذا
نظرنا إليه من ناحية الوجود كمخلوق كامل من مخلوقات الله سبحانه وتعالى، وما نسميه شراً فهو يتولد عرضاً حينما تلدغ
العقرب انساناً أو تعضه الحية، ويتولد هذا الشرّ بسبب التصادم بين سمّ العقرب وبدن الانسان الرقيق، فسمّ العقرب هو

شرّ لذلك الانسان ، إلا أنه فيما يتعلق بالعقرب والحية فإنّ السمّ كمال وليس شرّاً ، لأنّه وسيلة دفاع وبقاء لهما⁽⁵⁹⁾، وكذلك
الالم الذي يشعر به الإنسان نتيجة لعلة في أحد اجهزة جسمه أو نتيجة تعرضه للكي أو الجروح ، فهذا الألم في ظاهره شر
، إلى أنه في حقيقته أداة تنبيه للإنسان على ما في جسمه من عله بغية إدراك علاجها .

كما ينطلق المسلمون من حقيقة أخرى وهي النظر إلى المآل والعاقبة النهائية عن طريق تعريف كلّ من الخير والشر
إذ قالوا: ((إن الخير هو الأمر الذي يكون في مآله خيراً على الإنسان، وينتهي لمصلحة الإنسان ومنفعته، والشر هو الأمر
الذي يعود على الإنسان بالضرر، بحيث يكون ضرره أكثر من منافعه الظاهرية))⁽⁶⁰⁾ ، فوق هذا الاعتبار ربما نجد بعض
المنافع الظاهرية هي شر على الإنسان بحقيقتها، والعكس صحيح، وهنا يجب اعتبار الشر بوساطة الرؤية الفلسفية الثاقبة
عن طريق الضرر المترتب عليه⁽⁶¹⁾، ومثال ذلك فإن الدواء، والعمليات الجراحية هي أمور بحد ذاتها مكروهة من قبل
الإنسان بوصفها من الشرور إلا أنها ليست إلا سبل لنجاته من المرض.

إنّ ثمة جانب تربوي يكمن وراء المحن والشرور التي يتعرض لها الإنسان ، وهو أن يصل الإنسان إلى التكامل، إذ
ذهب أكثر المتألهين ((الى الاعتقاد بأن السعادة الحقيقية الخالية من العناء والألم لا يمكن الحصول عليها في هذه الدنيا، بل
إن هذه الدنيا قنطرة وسلم للتكامل، ووصول الإنسان إلى السعادة الأبدية في عالم آخر، وذلك من خلال امتثال التكاليف
الإلهية والأعمال الحسنة والصالحة، حيث تتسامى النفس، وبذلك تمهد الأرضية للتكامل والراقي))⁽⁶²⁾.

ثانياً: شبهة الموت، وتنافيه مع العدل

مضمون هذه الإشكالية هو إذا كانت الحكمة الالهية مقتضية لحياة الإنسان في هذا العالم إذن لماذا بعد ذلك يميته وينهي
حياته؟ ولرد هذه الشبهة أجيب بما يأتي⁽⁶³⁾ :

- أ- إن حياة الموجودات أو موتها خاضع للقوانين التكوينية، وهي لازمة لنظام الخلق.
- ب- إذا لم تمت الموجودات الحية فلن تتوفر الأرضية لوجود الموجودات اللاحقة .
- ت- إذا افترضنا استمرارية الحياة للبشر جميعاً فلن يمضي زمان طويل إلا ونرى الارض قد امتلأت بالناس ، حتى
يتمنى كل واحد منهم الموت لما يشعر به من عذاب والم وجوع .
- ث- إن السعادة الأبدية هي الهدف النهائي للخلق ، وإذا لم ينتقل الإنسان إلى الحياة الأخرى فلن يتمكنوا من بلوغ ذلك
الهدف.

ثالثاً: إشكالية مقدار العقوبة الأخروية

كيف يتلاءم العذاب الأبدي للذنوب المحدودة والمؤقتة التي يرتكبها المذنبون في هذا العالم مع العدل الإلهي؟

إن العلاقة بين العمل القبيح والعقاب قد نبه عليها الوحي الإلهي وكشف عنها، فكما أن هناك جرائم دنيوية مع أنها تقع
بلحظة واحدة إلا ان آثارها السيئة تمتد إلى مدة طويلة ، فعلى سبيل المثال لو فقد إنسان عينه أو عين إنسان آخر فبالرغم من
أن الجريمة هذه تمت بلحظة إلا أن أثرها يمتد مدى الحياة ، وكذلك الذنوب الكبيرة لها آثارها الأخروية الأبدية ، فالابتلاء
بالعذاب الأبدي نتيجة الذنوب الكبيرة لا ينافي العدل الإلهي ، وذلك لأنه ارتكب عن سبق الإصرار والترصد⁽⁶⁴⁾.

رابعاً: شبهة التباين في الخلق

من الشبهات المطروحة في هذا المجال أن خلق الأنثى بهذه طبيعة التكوينية التي جعلت كفة الرجل أعلى من كفتها، وأنّ اللائي خلقن نساء سيعانين بصورة من الصور من المحابة وتفضيل الرجال عليهن دون أن يكون لهن خيار في ذلك، وهذا الأمر منافٍ للعدل.

ويجاب عن هذه الشبهة بإيجاز بما يأتي:

- 1- إن تحديد جنس الإنسان معلول للتركيبية الجينية الخاصة، وقد اثبت ذلك العلم الحديث ، كما أثبت العلم قابليته على تحديد جنس الجنين وفق قانون العلية والسنخية، بأساليب متعددة منها طبيعة الاطعمة، وأوقات الالتقاء وغير ذلك .
- 2- إن الذكر والأنثى يكمل احدهما الآخر من أجل بناء الإنسانية والمجتمع.
- 3- إنّ الاختلاف التكويني بين الرجل والمرأة مهد الى توزيع الادوار في الحياة بحسب القدرات والقابليات.
- 4- لم يفرق الإسلام في الأصل بين الرجل والمرأة من الناحية الانسانية ، وكل ما جاء من تفريق هو احترام للمرأة وتكريم لها.

الخاتمة ونتائج البحث

بعد هذه الإطلالة السريعة والمختصرة على مسألة تعد من أهم المسائل العقديّة وهي مسألة (العدل الإلهي) يمكن القول أن أهم ما توصلت إليه هو:

- 1- للعدل الإلهي أربعة مفاهيم أقربها نسبة الى عدل الخالق هو مراعاة الاستعداد، لتقبل الفيض الإلهي.
- 2- لم يكن المسلمون ممثلين بمدارسهم العقديّة المختلفة على وتيرة واحدة في فهمهم وتعاطيهم مع صفة العدل الإلهي، بل أن ثمة خلاف في المفاهيم داخل المدرسة الواحدة .
- 3- أكثر الصفات الإلهية التي تعرضت إلى إثارة أنواع الشبهات حولها هي صفة العدل الإلهي، وما زالت هذه الشبهات تطرح، وهي متجددة بطريقة إثارتها، وميادين هذه الإثارة، وحتى بطبيعة مثيري هذه الشبهات فلم تقتصر اثارها على فئة معينو من الناس بل هي أحياناً تثار من عوام الناس أيضاً.
- 4- لم يقتصر العدل الإلهي من الناحية الوجودية على الجانب التكويني، بل شمل الجوانب الأخرى كجانب التشريع ، وجانب الإثابة والعقوبة الأخروية.
- 5- إن مسألة العدل الإلهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسائل، الحسن والقبح العقليين، وافعال العباد من حيث الجبر والتفويض.
- 6- إنّ الأشاعرة اهتموا بالتوحيد إلى درجة جعلتهم يضحون بالعدل الإلهي، والمعتزلة اهتموا بالعدل الالهي بشكل اضطرهم إلى أن يضحوا ببعض مباني التوحيد.

الهوامش:

- (1) لسان العرب، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، ط 1، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت : 430 / 11
- (2) النكت الاعتقادية ، الإمام الشيخ المفيد محمد بن محمد النعمان ابن المعلم أبي عبد الله، العكبري، البغدادي (336 - 413 هـ) تحقيق - رضا المختاري : ص32.
- (3) العدل الالهي ، مرتضى مطهري : ص81.
- (4) ينظر: موسوعة العدل الإلهي دراسة عقلية نقليّة تحليلية ، السيد كمال الحيدري، ط1، مؤسسة الامام الجواد للفكر والثقافة، بغداد، 2016م :
- ص67- 77.
- (5) الملك 3
- (6) الرعد17
- (7) ينظر: العدل الإلهي ، مطهري : ص64- 73.
- (8) آل عمران18
- (9) يونس4
- (10) يونس47
- (11) يونس54
- (12) النساء40
- (13) شرح نهج البلاغة ، لابن أبي حديد، ابن أبي الحديد ، دار الامير للنشر - بيروت، 1428هـ - 2007م: 227 / 20.
- ينظر: شرح نهج البلاغة ، لابن أبي حديد 227 / 20
- (15) ينظر : عقيدتنا في صفات الله، الشيخ مالك وهبي العاملي، ط1، دار الولاية ، بيروت - لبنان ، 2017م : ص56.
- (16) ينظر : العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة اهل البيت (ع) ، الشيخ جعفر السبحاني ، ترجمة جعفر الهادي ط1، د.ت : ص94.
- (17) التوحيد : للشيخ الصدوق، ط2، دار المعرفة - بيروت - لبنان ، د.ت : ص396- 397.
- (18) اصول العقائد، الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، ط2، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، : 2000م. : ص156.
- (19) دروس في العقيدة الإسلامية ، الشيخ محمد تقي مصباح اليزدي ، ط1، دار الرسول الاكرم : ص194.
- (20) نهج البلاغة : 115/2.
- (21) ينظر : القرآن في الاسلام ، السيد محمد حسين الطباطبائي، ط4، 2020م : ص11
- (22) طه50
- (23) الأعلى3
- (24) الانفطار7
- (25) النحل90
- (26) المؤمنون62
- (27) ينظر: الروية الفلسفية للكون بين الإيمان والاحاد، صدر الدين القبانجي، ط1، دار التعارف للمطبوعات - بيروت لبنان : ص208.
- (28) ينظر: المصدر نفسه : ص208.
- (29) الأنبياء47
- (30) الأنبياء94
- (31) الزلزلة7
- (32) ينظر: موسوعة العدل الإلهي دراسة عقلية نقليّة تحليلية ، السيد كمال الحيدري، ط1، مؤسسة الامام الجواد للفكر والثقافة، بغداد، 2016م
- ص: 41
- (33) ينظر: المصدر نفسه: ص48.
- (34) ينظر: العقيدة الإسلامية في ضوء مدرسة اهل البيت (عليهم السلام) ، للسبحاني : ص93- 94.
- (35) ينظر : المصدر نفسه : ص95.
- (36) مباحث الدليل اللفظي/ تقارير السيد محمد باقر الصدر (بقلم: محمود الهاشمي، ط4 ، نشر مركز القدير للدراسات الاسلامية، ايران ، 1997م : 2 / 29.
- (37) ينظر: العدل الإلهي في القرآن الكريم ومناهج المتكلمين ، أركان علي حسن ، الجامعة المستنصرية ، بحث: ص9.
- (38) آل عمران : 18.
- (39) ينظر: ص 2 من هذا البحث.
- (40) ينظر : العدل ، السيد عبد الحسين دستغيب ، ترجمة السيد احمد القبانجي، د.ط، مكتبة الفقيه- الكويت ، 1987م : ص18 .
- (41) <https://www.youtube.com/watch?v=PcGBHHgLIrW> ، نشر بتاريخ (21 / 7 / 2014م)
- (42) ينظر: العدل الإلهي في القرآن الكريم ومناهج المتكلمين ، أركان علي حسن : ص10.
- (43) ينظر: المعتزلة ، زهدي جار الله ، ط1، منشورات النادي العربي- القاهرة ، 1366هـ: 96.
- (44) نظريات علم الكلام عند الشيخ المفيد ، مارتن مكدرموت ، ط1، مجمع البحوث الإسلامية ، ايران - مشهد : ص431.
- (45) الكهف29
- (46) ينظر: مذاهب الاسلاميين، عبد الرحمن بدوي، ط1، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان: 48/1- 49.
- (47) البقرة269
- (48) موسوعة العدل الإلهي دراسة عقلية نقليّة تحليلية ، السيد كمال الحيدري، ط1، مؤسسة الامام الجواد للفكر والثقافة، بغداد، 2016م: ص131.
- (49) ينظر : دروس في العقيدة والاخلاق، حسن النفاخ ، دار الاسلام للدراسات والنشر، 1990م ، : ص84- 85.
- (50) ينظر: المصدر نفسه: 84- 85.
- (51) ينظر: شرح المواقف، القاضي الإيجي، علي بن محمد الجرجاني، د.ط، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان: 8 / 183
- (52) الأنبياء: 23.
- (53) ينظر: موسوعة العدل الإلهي دراسة عقلية نقليّة تحليلية ، السيد كمال الحيدري، ط1، مؤسسة الامام الجواد للفكر والثقافة، بغداد، 2016م :
- ص131.
- (54) ينظر: دروس تمهيدية في اصول العقائد، صادق الساعدي، ط2، المؤتمر العلمي للدراسات الإسلامية ، قم ، 1422هـ - 110- 111.

- (55) اصول الكافي ، للكليني ، ط1 ، مطبعة حيدري ، إيران ، د.ت ، 55/1 .
(56) نظر : العدل الإلهي : الشهيد مرتضى مطهري : ص 62 .
(57) العدل ، السيد عبد الحسين دستغيب ، ترجمة السيد احمد القبانجي ، د.ط ، مكتبة الفقيه- الكويت ، 1987م : ص 14 .
(58) ينظر : المصدر نفسه : ص 14 .
(59) ينظر : العدل الإلهي ، الشيخ مرتضى مطهري : ص 156 - 166 .
(60) أجوبة الشبهات الكلامية 2 العدل ، محمد حسن قردان ، ط 1 ، دار الكفيل للطباعة والنشر ، 2016م : ص 39 .
(61) ينظر : المصدر نفسه : ص 39 .
(62) نفسه : ص 39 .
(63) ينظر : دروس في العقيدة الاسلامية ، محمد تقي مصباح اليزدي : ص 195 .
(64) ينظر : المصدر نفسه : ص 196 - 197 .

المصادر

القرآن الكريم

- 1- أجوبة الشبهات الكلامية 2 العدل ، محمد حسن قردان ، ط 1 ، دار الكفيل للطباعة والنشر ، 2016م .
- 2- اصول الكافي ، للكليني ، ط1 ، مطبعة حيدري ، إيران ، د.ت .
- 3- التوحيد : للشيخ الصدوق ، ط2 ، دار المعرفة - بيروت - لبنان ، د.ت .
- 4- دروس تمهيدية في اصول العقائد ، صادق الساعدي ، ط2 ، المؤتمر العلمي للدراسات الإسلامية ، قم ، 1422هـ .
- 5- دروس في العقيدة الاسلامية ، الشيخ محمد تقي مصباح اليزدي ، ط1 ، دار الرسول الاكرم .
- 6- دروس في العقيدة والاخلاق ، حسن النفاخ ، دار الاسلام للدراسات والنشر ، 1990م .
- 7- الرؤية الفلسفية للكون بين الإيمان والالحاد ، صدر الدين القبانجي ، ط1 ، دار التعارف للمطبوعات - بيروت لبنان .
- 8- شرح المواقف ، القاضي الإيجي ، علي بن محمد الجرجاني ، د.ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- 9- شرح نهج البلاغة ، لابن أبي حديد ، ابن أبي الحديد ، دار الامير للنشر - بيروت ، 1428هـ - 2007م
- 10- العدل ، السيد عبد الحسين دستغيب ، ترجمة السيد احمد القبانجي ، د.ط ، مكتبة الفقيه- الكويت ، 1987م .
- 11- العقيدة الاسلامية على ضوء مدرسة اهل البيت (ع) ، الشيخ جعفر السبحاني ، ترجمة جعفر الهادي ط1 ، د.ت .
- 12- عقيدتنا في صفات الله ، الشيخ مالك وهبي العاملي ، ط1 ، دار الولاة ، بيروت - لبنان ، 2017م .
- 13- القرآن في الإسلام ، السيد محمد حسين الطباطبائي ، ط4 ، 2020م .
- 14- لسان العرب ، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ، ط 1 ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، د.ت .
- 15- مباحث الدليل اللفظي/تقريرات السيد محمد باقر الصدر (بقلم: محمود الهاشمي ، ط 4 ، نشر مركز القدير للدراسات الاسلامية ، ايران ، 1997م :
- 16- مذاهب الاسلاميين ، عبد الرحمن بدوي ، ط1 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .
- 17- المعتزلة ، زهدي جار الله ، ط1 ، منشورات النادي العربي- القاهرة ، 1366هـ .
- 18- الميزان في تفسير القرآن ، محمد حسين الطباطبائي ، ط1 ، الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، لبنان ، 1417هـ - 1997م :
- 19- أصول العقائد ، الشيخ ناصر مكارم الشيرازي ، ط2 ، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع ، 2000م .
- 20- نظريات علم الكلام عند الشيخ المفيد ، مارتن مكدرموت ، ط1 ، مجمع البحوث الاسلامية ، ايران - مشهد :
- 21- النكت الاعتقادية ، الإمام الشيخ المفيد محمد بن محمد النعمان ابن المعلم أبي عبد الله ، العكبري ، البغدادي (336 - 413 هـ) تحقيق - رضا المختاري .
- 22- العدل الإلهي في القرآن الكريم ومناهج المتكلمين ، أركان علي حسن ، الجامعة المستنصرية ، بحث .

23- موسوعة العدل الإلهي دراسة عقلية نقليية تحليلية ، السيد كمال الحيدري، ط1، مؤسسة الامام الجواد للفكر والثقافة،
بغداد، 2016 م .

24- <https://www.youtube.com/watch?v=PcGBHHgLRw> ، نشر بتاريخ (21 / 7 / 2014